التهيئة الإقليمية في الجزائر
بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي

أ. لحسن قرطاس
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
قسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس/سطيف

الملخص:

أصبح مفهوم الحكم الرشيد احد إشكاليات التهيئة الإقليمية، وخاصة سياسات المدن وتسييرها. بحيث انه يضمن تجانس العناصر المكونة للإقليم مثل البيئة الجغرافية، والسكان، والأنشطة الاقتصادية ويقلص حدة الاختلالات، وبؤر التوتر الاجتماعي. بحكم الموقع الجيوسياسي للجزائر –في قلب البحر المتوسط– فلا يمكن أن تكون خارج إطار التحولات الدولية السريعة، التي يميزها بروز اقتصاد شامل والعولمة التي تفتح وتلغي الحدود. وفي هذا السياق الجديد فان على الجزائر أن تكثف من عوامل النجاح وطرق الأداء ومن أهمها الحكم الرشيد وتشخيص محتوى إقليمها..سنحاول الوقوف على التجربة الجزائرية من خلال المجهود التنموي وبتعبير آخر الوقوف على العلاقة بين الحكم الرشيد والتهيئة الإقليمية التي تعبر البعد المحلي للتنمية.

الكلمات المفاتيح: الحكم الرشيد، التهيئة الإقليمية، أدوات التسيير الحديثة، ظاهرة الساحلية، الضغط الديموغرافي، المدن الجديدة.

مقدمة:

أصبح مفهوم الحكم الرشيد أحد إشكاليات التهيئة الإقليمية وخاصة سياسات المدن وتسييرها. بحيث إنه يضمن تجانس العناصر المكونة للإقليم مثل البيئة الجغرافية، والسكان والأنشطة الاقتصادية، ويقلص حدة الاختلالات الإقليمية، وبؤر التوتر الاجتماعي.

بحكم الموقع الجيوسياسي للجزائر - في قلب البحر المتوسط – فلا يمكن أن تكون خارج إطار التحولات الدولية السريعة، التي يميزها بروز اقتصاد شامل والعولمة التي تفتح المجالات وتلغي الحدود. وفي هذا السياق الجديد فإن على الجزائر أن تكثف من عوامل النجاح وطرق الأداء ومن أهمها الحكم الرشيد وتشخيص محتوى إقليمها.

يعد **الحكم الرشيد** من بين الاهتمامات الجوهرية للمجتمع الدولي في القرن 21 بحيث لا يمكن تجسيد الأهداف الإستراتيجية للتنمية دون حكم رشيد، على الرغم من حداثة المصطلح (الحكم الرشيد) إلا أن مفهومه شاسع جدا، ويمكن تلخيصه في منظومة التسيير والحكم التي تقوم على: الإدارة، اللامركزية، المسؤولية ، الشفافية، الفعالية، والعدالة، كما يؤخذ في الاعتبار مدى مشاركة المواطن ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كل هذا على المستوى النظري.

أما في جانب الممارسة فسنحاول الوقوف على التجربة الجزائرية، من خلال المجهود التنموي وبتعبير آخر الوقوف على العلاقة **بين الحكم الرشيد والتهيئة الإقليمية** التي تعتبر البعد المجالي للتنمية.

ونظرا لشساعة المجال الجغرافي 2.3 مليون كلم^2 وتنوع البيئة الجغرافية فهل أنتج ذلك صعوبة في التحكم فيه وإدارته؟ لماذا الفوارق الجهوية ؟.

أي المجالات أولى بالتنمية؟ هل يتطلب ذلك إعادة النظر في التخطيط المجالي؟

I – مراحل سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر:

فترة ما قبل الاستقلال: إن واقع اليوم هو نتيجة لترسبات الماضي، وعليه نحاول الوقوف على مراحل سياسة التهيئة في الجزائر.

إن تنظيم المجال الجغرافي الذي كان قائما على القبيلة والتعاون والتكامل المجالي (ظاهرة العشابة)[1] تبادل المنفعة بين الإقليم الصحراوي والتلي إلى أن جاءت الإدارة الاستعمارية التي عمدت إلى خلق الملكية الخاصة ومزقت البنية التكاملية حيث ركزت على أقاليم دون أخرى (الإقليم الساحلي، الأراضي الخصبة) وهمشت أقاليم أخرى (مناطق داخلية، مناطق الحدود، الصحراء...إلخ)

حيث ورثت الدولة الجزائرية مجالا جغرافيا متعدد الإختلالات تتلخص في ظاهرة الساحلية (تركز الثقل الاقتصادي والهياكل والسكان على المدن الساحلية مما استوجب حتمية التفكير في كيفية إعادة التوازنات الكبرى بين الأقاليم (التوازن الجهوي).

2. مرحلة ما بعد الاستقلال:[2]

أ – مرحلة التوازن الجهوي 1962 – 1978:

تميزت بظهور المخططين الرباعيين (1970 – 1973) و(1974 – 1977) ركزت على إنجاز المشاريع الكبرى إضافة إلى دعم بعض المناطق الأكثر مشاكل ببرامج خاصة للتنمية مثل تيارت وسطيف .

إذ أن هذا المجهود لم يعالج الاختلالات القائمة دليل ذلك استفحال ظاهرة النزوح الريفي من المناطق الداخلية الفقيرة إلى مدن الإقليم الساحلي: عنابة – الجزائر – وهران – زادت من تفاقم الأزمة الحضرية رغم أن الخطاب السياسي

---

1 - MARC COTE . l'espace Algérien – OPU 1983 P 38

2 – الجزائر غدا وضعية التراب الوطني – وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، ص 64/63.

والسلطة الإدارية كانت غايتها العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي لكن العكس هو الذي نتج (تعميق الفوارق).

ب- مرحلة 1978-1986: تم إحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ابتداء من سنة 1980 كما تأسست الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 1981 مع تدعيم الولاية والبلدية بمخططات للتهيئة.

وتم تدعيم مجال التهيئة العمرانية، بقانون آخر سنة 1987 لمحاولة التنسيق بين المخططات الجهوية مع المستوى الوطني.

لكن التجربة بقيت مبتورة على عدة مستويات لأسباب أهمها:

- تداخل صلاحيات عدة وزارات مثل وزارة التخطيط، ووزارة الإسكان.
- تفضيل الاهتمام بقطاع واحد دون النظرة الشمولية للإقليم.
- تغييب دور المواطن في صناعة القرار.

جـ- 1986 - 1994: تراجع الضبط المجالي وانفلات التسيير العقلاني قبل الانفلات الأمني

بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى سقوط حر لسعر البترول (أقل من 8 $) وانخفاض قيمة الدولار.

. إضافة إلى التوجهات الجديدة للاقتصاد الحر وتبديد قدرات ليست من باب الأولوية فقد تفاقمت الاختلالات بين الأقاليم، الريفية والحضرية، أدت إلى انفجار الوضع الأمني ودخول البلاد في دوامة العنف والبناء الفوضوي وميزها سلب احتياطات عقارية واسعة.

*** الرهانات الجديدة من 1994 إلي يومنا هذا:**

استلزم الوضع السابق إلى إعادة النظر وتغيير استراتيجية الحكم والتسيير بدءا باسترجاع الأمن والسلم الذي يؤهل إلى استرجاع الإرادة. كما تم تدعيم المنظومة القانونية بقانون المدينة وتركزت الاهتمامات الجديدة للدولة فيما يلي:

- تحديد الإستراتيجية بصفتها الضامن للسيادة الوطنية والوحدة والتماسك الاجتماعي.
- دور المصحح والمنظم للتوازنات الكبرى الاقتصادية والمالية.
- التركيز على المشاريع الكبرى والتجهيزات المهيكلة مثل الطرق والسدود.

II -عوامل نجاح الحكم الرشيد وعوائقه الإقليمية:

إن اتخاذ القرار وتطبيق قواعد النظام جد صعب على مستوى الإقليم نظرا للثقل الجغرافي والبشري و الاقتصادي لهذا الإقليم.[3]

إن إنتاج فكرة جيدة لا يكفي إذا لم تجسد في واقع مادي على مجال جغرافي كما يتوقف ذلك على مدى قابلية هذا المجال بإمكانياته ومواصفاته ويمكن تشخيص مواصفات المجال الجغرافي الجزائري فيما يلي:

الجانب الطبيعي :

1- شساعة العمق الجغرافي: 2.3 مليون كلم^2 هذا الامتداد يسهل أو يصعب من الوصول إلى الموارد الأولية ويتطلب استعدادات تقنية وإدارية لتسييره وإلا فسوف تحدث فوارق إقليمية.

2- الموقع الجيوسياسي حيث تحتل الجزائر حيزا استراتيجيا مغاربيا لها حدود مع كل بلدان المغرب العربي وفي الحوض المتوسطي فهي طرف فعال في الحوار الاقتصادي والأمني وعلى مستوى الوطن العربي كذلك.

3- تباين الأقاليم الجغرافية من الشمال إلى الجنوب، الساحل، الهضاب العليا، الصحراء، تميزها فروقٌ داخليةٌ متنوعة من حيث المرفولوجيا (جبال هضاب سهول) والمؤهلات.

---

3 - VINCENT PACINI – comment mieux piloter la gouvernance d'un projet de territoire. WWW. Aradel . ASSO.FR

3- مناخ متوسطي يغطي الإقليم الشمالي إلى أطراف الصحراء أين يمتد المناخ الصحراوي الجاف وعليه فإن غالبية الإقليم الجزائري يسوده الجفاف.

4- المياه بين تذبذب التساقط وضعف التحكم والاستغلال فمن بين 19.2 مليار متر مكعب من المياه السطحية فإن طاقة السدود النظرية لا تستطيع تخزين سوى 5.7 مليار متر مكعب مما يفرض **ترشيد** سياسة استغلال بين قطاعات التنمية (الزراعة، الصناعة، والسكان).

المناطق	المياه السطحية	المياه الجوفية	المجموع
المنطقة الشمالية	12.4 مليار $م^3$	1.8 مليار $م^3$	14.2 مليار $م^3$
الجنوب	-	5 مليار $م^3$	5 مليار $م^3$
الجزائر	12.4	6.8	19.2

المصدر الجزائر غدا ص 16

6- محدودية المساحة القابلة للزراعة بحيث تقدر نسبتها بـــ3 % من مجموع مساحة التراب الوطني.

7- انجراف التربة حيث أظهرت دراسات (المكتب الوطني للدراسات من أجْل تنمية الريف BNEDER سنة 1982 أن هناك 4 مليون هكتار قابلة للتدهور.

8- خطر الزلازل: تقع الجزائر على الحافة الشمالية للصفحة الإفريقية والتي هي في اصطدام مع الصفحة الأوربية الآسيوية مما يجعل القسم الساحلي الآهل بالسكان أكثر تعرضا للزلازل آخره زلزال بومرداس – الجزائر خلف حوالي 2300 ضحية ودمارا ماديا كبيرا استوجب على الدولة إعادة النظر في مدى استعدادها لمواجهة الكوارث ومحاولة تطبيق التقنيات الجديدة في العمران المقاومة للزلازل وتحديد خريطة الأخطار والفيضانات (أحواض الأودية، الانزلاق..إلخ).

الجانب البشري والعمراني:

كسب العامل الديمغرافي وزنا هاما في معادلة التنمية الشاملة لأنه وسيلة وغاية للمجهودات التنموية كما ارتقى الحديث عن التنمية البشرية Développement humain وبحسب برنامج الأمم المتحدة للإنماء فالتنمية البشرية هي: (عملية توسيع لخيارات الناس في حياتهم اليومية وهذا التوسع يتحقق بزيادة القدرات وطرائق العمل البشرية)[4] فمن الضروري معرفة المواصفات الديمغرافية للمجتمع من أجل مطابقة السياسات والبرامج مع ذلك.

يمكن تلخيص أهم المميزات الديمغرافية للمجتمع الجزائري فيما يلي :

* **نمو ديمغرافي سريع وفي تحول:** لقد تطلب مدة 107 سنوات حتى تضاعف عدد سكان الجزائر حيث انتقل من 3 م ن سنة 1830 إلى حوالي 6 م ن في سنة 1937.

وتضاعف مرة أخرى في مدة 30 سنة (1937 – 1967) حيث انتقل من 6 م ن إلى 12 م ن .

تم تضاعف في مدة أقل من (20 سنة) بين 1967 و 1987.[5] من 12 مليون نسمة إلى 24 مليون نسمة.

. وهي أضخم زيادة سكانية حدثت في تاريخ الجزائر لحد الآن وسوف تواجه الجزائر عدة تحديات بحيث تقدر الزيادة السكانية بـــ: 700.000 نسمة سنويا ويسجل انخفاض طفيف في معدل النمو في السنوات الأخيرة، وفي حالة سوء التسيير والتوزيع سيعرض البلاد إلى اختلالات أكثر عمقا.

---

4 - PNUD Rapport mondial sur le développement humain NEW YORK 1999

5 - Démographie et population Mastefa Khiati – Démographie et pop . opu p 52

- **سوء توزيع على المجال الجغرافي :**

توزيع السكان وفق الوحدات التضاريسية الكبرى في الجزائر 1998

	المساحة التقريبية كلم^2	%	السكان بالآلاف	%
الشريط الساحلي	45000	1.9	11000	37.8
التل + السهوب	255000	10.7	15300	52.6
الشمال	300000	12.6	26300	90.3
الجنوب	2080000	87.4	2800	9.7
الجزائر	2381741	100	29101	100

Armature urbaine collections Statistiques N° 97 RGPH 1998

هناك تركز شديد للسكان على المنطقة الشمالية تصل النسبة إلى 90.3 % من مجموع السكان أي ضغط ديموغرافي ويعني أن 9/10 من سكان الجزائر يعيشون على 1/10 من المساحة الإجمالية. في حين أن عشر السكان 1/10 يعيشون على حوالي 2 مليون كلم^2 في الإقليم الصحراوي.

- **إن هذا الاختلال الرهيب في التوزيع يحتم إعادة النظر في سياسات التنمية وطريقة الحكم والتنظيم في كيفية تقليص هذه الاختلالات.**
- **نمو الشبكة الحضرية بدافع ديمغرافي أكثر منه اقتصادي:**

إذا كان نمو سكان الريف بقي بطيئا * 11.6م ن في سنة 1987 و12.6 م ن سنة 1998* فإن سكان التجمعات الحضرية في تزايد حساس بحيث انتقل من 11.4 م ن سنة 1987 إلى حوالي 17 م ن في سنة 1998 وبالنظر إلى الجدول الموالي:

الحجم	تطور عدد التجمعات الحضرية		
	1987	1998	الزيادة
أكثر من 100000	16	32	16
100000 – 50000	26	34	08
500000 – 20000	79	114	35
20000 – 10000	92	201	109
10000 – 5000	185	198	13
أقل من 5000	49	-	49 -
المجموع	**447**	**579**	**132**

ما يلاحظ هو نمو التجمعات المتوسطة (10.000 – 20.000 نسمة) الذي انتقل من 92 إلى 201 تجمع إضافة إلى القفزة التي حدثت في المدن ذات الحجم 100.000 حيث أنه تضاعف.

كل هذه الأرقام ضرورية في إدارة وتوجيه القرارات وتحديد مستوى الخدمات التي يجب أن تواكب هذه التحولات حتى تتقلص المسافة بين مصادر القرار المركزية وبين واقع المراكز الحضرية في البلاد (لأن المدينة تتصف بكونها عبارة عن إطار هيكلي للخدمات المتنوعة تميزها حركة تصاعدية واجتماعية والتي يجب تسييرها على أرقى درجة من التوازن والعدل)[6] وهذا ما يستلزم حكما رشيدا.

- **الحواضر الكبرى بين التأزم والقطيعة الاجتماعية:**

ما يميز الحواضر الكبرى في الجزائر (الجزائر – وهران- قسنطينة-عنابة) هو الضغط الديمغرافي الذي لا يعكس النمو الطبيعي لمدننا ووصولها إلى درجة من الرقي الحضري، بقدر ما هو دليل على حجم أزمة السكن وما يترتب عن ذلك من تهديد حقيقي للأراضي الفلاحية.(كما بدأت تظهر مؤشرات تفتت عبر الإقليم وانشقاقات اجتماعية في المدينة أحياء وأجزاء كاملة من المدينة تعيش

6 - Idem P4.

وتنتظم منغلقة على نفسها ومبتعدة عن أنماط التسيير والاقتصاد والنظام في المدينة وينتج عن هذا كله العنف الحضري). [7]

***استفحال ظاهرة العمران الفوضوي:**

أدى العمران الفوضوي إلى تدمير سهل متيجة الإستراتيجي على سبيل المثال، و لم تصل الدولة إلى تقليص العجز في السكن لكنها بقيت لفترة طويلة المستثمر الوحيد في إنجاز السكن، وهو طرح خاطئ انتبهت الدولة في مطلع التسعينات بفتح المجال للمقاولين الخواص والاستعانة باليد العاملة الأجنبية (اليد الصينية) لتجسيد برنامج المليون سكن والذي بدوره يطرح تساؤلات حول سوق العمل الجزائري و مشروع المدينة في الجزائر.

III- أدوات تطبيق التهيئة الإقليمية:

ترتكز فلسفة التخطيط الإقليمي في الجزائر على مستويات عدة (وطني جهوي.محلي) بوضع إستراتيجية وطنية منسجمة تشرك جميع الفاعلين في التنمية مع إقحام المواطن وإشراكه بصفة مباشرة أو عن طريق نوابه المنتخبين، وهي **إحدى شروط الحكم الرشيد.**

أ- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT:

- يحدد الصورة المستقبلية لما تكون عليه جزائر الفرد والتوجيهات الكبرى التي ينبغي احترامها.
- يحدد الكيفية التي ينبغي أن تتضافر بواسطتها سياسة التنمية الاقتصادية والجماعية و اتفاقية وحماية البيئية والسكن وتحسين إطار الحياة.
- يحدد محاور التنمية على الحدود.

---

7 - الجزائر غدا وضعية التراب الوطني - استرجاع التراب الوطني - وزارة البيئة والتهيئة العمرانية ص 37.

ب.المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT:

- تقدم فيه تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة
- يفصل البرامج وينظم الهياكل الأساسية والتجهيزات المهيكلة
- يحدد تنظيم البنية الحضرية structure urbaine وتوزيعها
- ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي.

ج- مخطط تهيئة الولاية: PAW

- توجيه التهيئة والأعمال الواجب القيام بها.
- تنظيم مناطق الأنشطة الاقتصادية.
- بنية التجمعات الحضرية والريفية.

ويتم إنشاء هيئة استشارية وممثلي المجتمع المدني تقوم بمهنة المبادرة والاقتراح وتتابع مجمل المخططات الخاصة بالبلديات.

د .المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية لتطبيق ومتابعة برامج التهيئة هاتان الأداتان تحتجان إلى إعادة الاعتبار وأكثر صرامة في التطبيق[8].

IV -الإستراتيجية العمرانية الجديدة: محاولة ترشيد السياسة العمرانية:

إن إستراتيجية التهيئة العمرانية في الجزائر يجب أن تقوم على خطة واعية وإرادية، والتي فرضتها حالة البلاد الراهنة التي تتميز بالآثار السلبية للتنمية غير المتحكم فيها حتى الآن.

إضافة إلى خطر تفاقم الإختلالات والتبذير في إطار اقتصاد سوق لا يضبط التحولات الجديدة، ولا يوجه نحو المصلحة العامة [9]

---

8 - نفس المصدر: ص 226.225.

9 - نفس المصدر.ص 93.

- إن الدولة من خلال التجارب السابقة قد احتكرت القرار وتخلت عن جميع المبادرات وتحملت جميع المسؤوليات عن طريق إدارة المركزية، هذا التوجه جعلها لا تحقق كامل أهدافها. لقد فشل نموذج التنمية المعتمد منذ الاستقلال ويوشك أن يزيد في تفاقم جميع الإختلالات والتفكك الاجتماعي والاقتصادي.

هذا التوجه الذي لا يستند إلى تجسيد **حكم رشيد** مبني أساسا على لا مركزية الإدارة والقرار وبفتح المجال للمبادرات المحلية حيث إن الانتقال من الحكم التقليدي (الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية) إلى **الحكم الرشيد** يتطلب اتخاذ قرارات وتدابير وطرق تسيير متعددة الأطراف بأكثر مرونة، وهذا يعني، تفضيل منطق الإبداع على منطق التقليد.[10]

1- ركائز السياسة الحضرية الجديدة تستلزم الحكم الرشيد:

تتصف المدينة بكونها عبارة عن إطار هيكلي للخدمات المتنوعة والوظائف الإنتاجية وعليها أن تتكفل بكامل المشاكل، ويجب أن تتوجه نحو تنظيم الشبكات الحضرية.

كما تعتبر المدينة أداة للتنمية العمرانية، وتتحدد الأهداف العمرانية في الجزائر مستقبلا فيما يلي:[11]

- التحكم وإعادة تنظيم المدن الكبرى وخاصة مدينة الجزائر.
- إنشاء وترقية مدن كبرى جهوية وخاصة في المناطق الداخلية.
- تجهيز الأرياف بالمرافق الضرورية لا تنتقل مشاكل المجال الريفي إلى المدينة وتحدث عملية ترييف المدينة (ruralisation de la ville).

لذلك فإن مستقبل الجزائر مرهون بتعمير متحكم فيه ويوجه بكل عقلانية.نحو توزيع المدن على مستوى الإقليم الوطني والجهوي، مع تنمية مراكز حضرية متوسطة من شأنها التخفيف من الاختناقات التي تعرفها المدن الكبرى.

---

10 -Georges cavalier. Gouvernance .OVER.COM

11 – نفس المصدر ،ص 240.

ب- سياسة المدن الجديدة تستلزم التسيير الرشيد :

تعتبر سياسة المدن الجديدة تجربة أثبتت نجاعتها في بعض بلدان العالم، بحيث في أفق 2025 سوف يقارب سكان الجزائر 50 مليون نسمة كما ستشمل منطقة الجزائر (ولاية الجزائر، البليدة، تبازة، بومرداس) حوالي 10 مليون نسمة ما يعادل مجموع سكان الجزائر لسنة 1962، وللتخفيف من ظاهرة الضغط الديمغرافي وتفادي الوقوع في أوساط حياة حضرية لا تطاق، مثل مكسيكو، القاهرة، كالكوتا، وعليه يجب خلق شبكة من المدن متوسطة الحجم (بوغزول، بوينان، العفرون، سيدي عبد الله) كمرحلة أولى تراعي العوائق السابقة الذكر الزلازل، ندرة المياه...إلخ. وتحاول امتصاص الفائض السكاني على المدن الساحلية.

إن تسير المدن الجديدة لا يمكن له أن ينجح بدون إلمام شامل لمشاكل التهيئة. لذلك، يجب خلق التكامل الضروري بين مكونات المدينة: السكن، الطرق، الخدمات، والتجهيزات.

فالمدينة الجديدة تحتاج إلى خلية تسيير وإدارة متعددة التخصصات ذات الكفاءات العالية، وبأحدث الوسائل.

إن التسيير الرشيد يرمي إلى:[12]

- إقرار سلطة الدولة من جديد في مجال التعمير ووضع حد للتجاوزات والفوضى
- الإسراع في إيجاد أدوات تعمير تسمح بتوفير أراض قابلة للتعمير.
- التموين بمواد البناء.
- وجوب توفر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.PDAU ومخطط شغل الأراضي. Pos لكل البلديات.

12 - الجزائر عندا استرجاع التراب الوطني وزارة التهيئة العمرانية.ص 274.

الخلاصة:

نظرا للتحولات الديمغرافية والاقتصادية فإن النظريات والمناهج قد عرفت تحولات جذرية أعطت طرائق عمل متعددة التخصصات، ووسائل تطبيق حديثة، تلتقي أغلبها في مصطلح **الحكم الرشيد**.

لقد فتح مفهوم الحكم الرشيد ورشات عديدة للبحث في تكييف أجهزة التسيير والإدارة مع التحولات الدولية والمحلية وهذا ما يلزم الإدارة الجزائرية أن تساير هذه التطورات، حتى تتحكم أكثر في العناصر المكونة للتراب الوطني، من أجل ضمان سياسة عمرانية وإقليمية ناجحة وعادلة، وضمان المشاركة الديمقراطية لمختلف القوى الفاعلة (السلطة العمومية - المجتمع المدني- المواطن) كما يجب تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل مساهمة إيجابية للمؤسسات في تسيير مختلف ورشات التنمية الإقليمية ووضع حد لأشباه المؤسسات الطفيلية التي لا تبحث إلا على الربح السريع.

كما أن **الحكم الرشيد** يعني، التقييم الجيد للبرامج حتى يتم حصر الاختلالات والنقائص، في السياسة العمرانية والإقليمية، ويسمح بإثراء النقاش (مواطن، سلطة) والذي من شانه تعزيز مشاريع التنمية الشاملة.

المراجع

1- MARC COTE. L'espace Algérien – OPU 1983.

(2) الجزائر غدا- وضعية التراب الوطني – وزارة البيئة والتهيئة العمرانية.

(3) VINCENT PACINI – Comment mieux piloter la gouvernance d'un territoire.

WWW.Aradel. ASSO.FR.

(4) PNUD Rapport mondial sur le développement humain NEW YORK 1999.

(5) Démographie et population Mastefa Khiati- opu .

(6) Georges cavalier. Gouvernance. OVER.COM.